د/ إبراهيم أبراش

دور المواطنة في حماية المقاومة المشروعة ومواجهة الإرهاب

**مقدمة**

مع أن إثارة مسألة الإرهاب دوليا تعود لبداية القرن العشرين وكانت شأنا أوروبيا خالصا إلا أن الموضوع عاد مجدد منذ تفجيرات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة ، وما تبعها وسبقها من عنف الجماعات الدينية المتشددة في الشرق الأوسط ، سواء القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش ) والذي امتد إرهابها في العراق و سوريا وليبيا واليمن ومصر الخ ، وأصبح موضوع الإرهاب من أهم الموضوعات التي تشغل دول العالم ، لدرجة أن غطى إرهاب هذه الجماعات على الإرهاب الصهيوني وهو أخطر أشكال الإرهاب في العالم ،ووظفت إسرائيل إرهاب هذه الجماعات لتخلط الأوراق وتحاول وضع المقاومة الفلسطينية المشروعة مع الإرهاب في سلة واحدة .

هذا العنف الدموي غيِّب في عالمنا العربي قضايا جوهرية كان يفترض أن يكون لها الأولوية كالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية وبناء الدولة الوطنية وحمايتها من التفكك ، ومواجهة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والفلسطينية وعلى رأسها القدس الشريف ، ودوليا أوجد التباسا ما بين إرهاب (الجماعات الإسلامية) المتطرفة ، والمقاومة المشروعة للاحتلال ، الأمر الذي تستغله إسرائيل لخلط الأوراق لتوحِد ما بين الإرهاب الذي تتعرض له دول أوروبية والعنف المنتشر في سوريا والعراق واليمن وليبيا الخ من جانب ، وما يقوم به الفلسطينيون من أعمال مقاومة ضد الاحتلال .

فما هو الإرهاب ؟ وهل هو صناعة عربية إسلامية كما يروج الغرب ؟ أم صناعة غربية المنشأ ، وحتى اليوم الغرب ليس بعيدا عن صناعة جماعات إرهابية تمارس العنف تحت راية الجهاد ؟ وما هي الحدود الفاصلة بين الإرهاب العابر للقارات من جانب والمقاومة الفلسطينية للاحتلال من جانب آخر ؟  ؟ وهل ما تقوم به جماعات إسلامية كتنظيم داعش تُعتبر جهادا أم إرهابا ؟ .

**أولا : مقاربة مفاهيمية وتأصيلية لمفهوم الإرهاب**

لا مندوحة من الاعتراف بداية أن العنف قرين السياسة، فالحياة السياسية غالبا ما ترافقها أعمال عنف كسبب للممارسة السياسية أو نتيجة لها، وعندما نقول سياسة يعني تضارب في المصالح والإرادات وصراع حولها، وعليه يمكن القول إن كل ممارسة سياسية سلطوية تتضمن درجة ما من العنف والعنف يتضمن إرهابا بدرجة أو أخرى،والفرق بين العنف والإرهاب ليس في الأثر المادي بل بالهدف من العنف ومدى توافقه مع المصلحة الوطنية العامة ومع استقرار الدولة والمجتمع .

تختلف درجة العنف وحكم القيمة المُضفى عليه باختلاف الإمكانيات والظروف والنظم القيمية التي تسود في كل مرحلة وفي كل مجتمع، الحرب عنف سياسي ولكنه منظم وتمارسه الدول وتحشد له الجيوش في مواجهة مباشرة مع خصم معروف ولأسباب معروفة، وحركات التحرير الوطني تمارس العنف السياسي، والإرهاب أيضا عنف سياسي، قد يكون شكلا من أشكال الحرب الرسمية التي تمارسها الدول، أو تمارسه الدول دون وجود حالة حرب – إرهاب الدولة -، وقد يكون مرافقا لحرب الضعفاء من أفراد وجماعات وشعوب ضد إرهاب الدول المستعمِرة والمهيمنة والمستبدة.

مصطلح الإرهاب السياسي المتداول في اللغة العربية اليوم هو ترجمة لكلمة TERRORISM الانجليزية وكلمة TERRORISME الفرنسية وهما مشتقان من اللغة اللاتينية حيث أن كلمة TERROR تعني الرعب والفزع أو الشخص الذي يبثهما في قلوب الآخرين. ومع ذلك يجب الإشارة إلا أن كلمة إرهاب كلمة عربية أصيلة ذكرت في القرآن الكريم قال تعالى "وَأَعِدُّوا ْلَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدْوَّ اللّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لاَتَعْلَمُونَهُم ُاللّهُ يَعْلَمُهُمْ" ويتقاطع معناها مع المعنى الذي يروج اليوم في جانب واحد وهو بث الخوف والرعب، ولكن الإرهاب المذكور في القرآن يكون لرد المعتدي، قال الله تعالى "وَلاَتَعْتَدُواْ إِنَّ اللّهَ لاَيُحِبّ ِالْمُعْتَدِينَ".

بدءا من الربع الاخير من القرن العشرين ظهرت جماعات إسلام سياسي تلجا للعنف تحت عنوان الجهاد،ومع أن هذه الجماعات كانت موجودة سابقا إلا أن قيام الثورة الإيرانية وجماعات المجاهدين في افغانستان ثم إنهيار المعسكر الأشتراكي ومحاولات الهيمنة الامريكية على العالم والشرق الأوسط خصوصا ساعد على انتشار هذه الجماعات ومنها تنظيم القاعدة الذي بدأ في أفغانستان وبدعم أمريكي لمواجهة الغزو السوفييتي لهذا البلد،وحزب الله في لبنان، ،والتكفير والهجرة في مصر،والجبهة الإسلامية للأنقاذ في الجزائر والسلفية الجهادية في المغرب،وحزب النهضة في تونس،والحوثيين في اليمن ،وجماعات أخرى تفرعت عن تنظيم القاعدة أو حلت محلها كتنظيم الدولة الإسلامية ( داعش) .

بالرغم من ان جميع هذه الجماعات الجهادية تقول بأنها تجاهد من أجل الإسلام والمسلمين إلا أنها متعددة الاهداف، فبعضها يقتصر نشاطه داخل حدود دولة الجماعة كحزب النهضة في تونس قبل الثورة التونسية والجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر، وبيت المقدس في مصر،وبعضها يمارس عنفا أمميا مثل تنظيم القاعدة وداعش ،وفي كثير من الاحيان تدخل هذه الجماعات في صراعات دموية بين بعضها البعض كما هو الحال في سوريا وليبيا .

**ثانيا : الإرهاب كتوظيف خاطئ لمفهوم الجهاد**

إن كان العنف جزءا أصيلا من الممارسة السياسية ، وإن كان الجهاد واجب ديني ، إلا أن السؤال المركزي الذي يجعلنا ندور في حلقة مفرغة، من هي الجهة أو المرجعية التي لها الحق في تقييم شرعية أو عدم شرعية العمل العنيف الموسوم بالجهاد أو الإرهاب ؟ ومن أين تستمد هذه الجماعات شرعيتها؟ ومن فوض ممارسي (الجهاد) القيام بهذه الأعمال باسم الدين أو باسم الأمة حتى وإن كانت الأهداف المعلنة – إسقاط نظام دكتاتوري مثلا - مقبولة وشرعية؟.

لا يمكن لعنف سياسي يزعم ممارسوه أنه جهاد أن يكون ناجحا إلا إذا التفت حوله الجماهير وشكلت له الحاضنة ، وهذا لا يتأتى إلا إذا كان – من حيث الهدف والوسائل- منسجما مع الثقافة السائدة في المجتمع ومع تطلعات أغلبية الشعب كما يتم التعبير عنها عبر القنوات والمؤسسات الشرعية وحسب المراجع الدينية الرسمية ، وفي حالة عدم توفر هذه القنوات أو الخلاف حولها ، فبالعقل الذي يُعلي من قيمة درء المخاطر وجلب المنافع وإعمار الأرض ، وهو عقل لا تختلف حوله وعليه الأمم والديانات السماوية .

الجهاد كشكل من أشكال العنف السياسي يعبر عن نمط من ثقافة دينية تنبني على تفاسير وتأويلات محل خلاف علماء الأمة الإسلامية منذ مقتل عثمان بن عفان والفتنة الكبرى. منذ ذاك التاريخ إلى اليوم قُتِل علي يد المسلمين تحت راية الجهاد أكثر مما قُتِل من أعداء المسلمين. حتى في حالة توافق فئة من المسلمين على الجهاد المسلح فإن هذا الضرب من العنف السياسي الديني يكون محل خلاف ومرفوض عند جماعات ودول إسلامية أخرى، ولا يُقبل ولا يُفهم عند أصحاب الثقافات غير المسلمة.

لا شك أن جماعات دينية إسلامية تمارس الإرهاب باسم الجهاد ، وتمارسه داخل الدول العربية والإسلامية وعلى مواطنيهم من المسلمين أكثر مما تمارسه على غير المسلمين ، ولكن كثيرا من هذه الجماعات صناعة أمريكية وغربية وإسرائيلية أو مختَرقَة من طرفهم ، وأن إسرائيل والغرب وعلى رأسه واشنطن يوظف إرهاب هذا الجماعات للإساءة للإسلام والمسلمين ولخدمة مصالحهم في المنطقة

ظاهرة تكررت في أكثر من بلد وفي أزمان ممتدة وأصبحت بمثابة القانون السياسي /الاجتماعي، نعم إنه قانون غير مدون ولكن العرف أو الممارسة المتكررة المُسلم بها ولو ضمنيا تصبح أقوى من القانون المدون، وربما أصبح مطلوب من علماء الاجتماع السياسي شحذ أقلامهم لصياغة نظريات مُفسرة لهذه الظاهرة. الظاهرة هي تحول حركات ثورية وجهادية تأسست لمواجهة عدو خارجي بالسلاح ورفعت شعارات وأهداف كبيرة قد تكون صحيحة نظريا ولكنها غير عقلانية ومستحيلة عمليا لعدم تناسبها مع إمكانيات هذه الحركات ومع المحددات الدولية والإقليمية المحيطة... ، تحول هذه الحركات لعصابات مسلحة أو لأدوات لحرب أهلية، وفي كثير من الحالات تتحالف بعض هذه القوى المتنافسة في نفس البلد مع العدو القومي الذي وُجدت لمواجهته، أو يغذي العدو الحرب الأهلية بطريقة مستترة.
تحول الكفاح المسلح أو الجهاد من نضال للدفاع عن الوطن أو عن قيم أيديولوجية عليا أو في سبيل الله، إلى صراع من أجل السلطة، ولتصبح حال البلد - سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وامنيا - مع وجود هذه الجماعات أكثر سوءا مما كانت عليه قبل أن يتنطعوا لقيادة الأمة، بل يتحسر المواطنون على الأيام الخوالي قبل أن يبتلوا بهذه الحركات.

إن أية مقاربة عقلانية واقعية لمشهد العنف الذي يضرب دولنا العربية اليوم من طرف جماعات إسلام سياسي كما هو الحال في سوريا وليبيا واليمن والعراق ومصر لا يمكنه إلا الخروج بنتيجة مفادها:

1- إن هذه الأعمال لا تنتمي للثورة وفكرها وثقافتها، حتى وإن أدرجها البعض تحت مسمى (الربيع العربي). وأن كل ما يجري تحت عنوان (الربيع العربي) هو صراع نخب على السلطة داخليا، التقت مصالحها مع مصالح دول خارجية لها أهدافها في المنطقة العربية، وكان هذا على حساب قوى ثورية ديمقراطية حقيقية أطلقت شرارة الثورة بداية.

2- إن الدين الإسلامي بالنسبة لغالبية هذه الجماعات مجرد أيديولوجيا يتم توظيفها لإضفاء شرعية دينية على أعمالها، وإلا كيف نفسر مقاتلة هذه الجماعات لبعضها البعض بضراوة لا تقل عن ضراوة قتالها للقوات الحكومية ؟ ولماذا تتحالف بعض هذه الجماعات مع الغرب (النصارى الكفار) وتتلقى منهم السلاح لمحاربة جماعات إسلامية؟.

3- جزء من هذه الجماعات تقوم بدور وظيفي لخدمة مصالح الدول الكبرى، وتجد الدعم المباشر من هذه الدول الأجنبية أو غير مباشرة عن طريق دول عربية وإسلامية تلتقي مصالحها مع مصالح الغرب.

4- واشنطن والدول الغربية غير معنية وغير صادقة بقولها بالقضاء على الإرهاب بقدر ما هي معنية باحتوائه وتوجيهه لخدمة مصالحها. ومن يرصد تطور الأوضاع في العالم العربي خلال السنوات الأربع الماضية سيلمس أن المتضرر الأكبر مما يجري هم العرب: كفكرة قومية وهوية وانتماء وكدول وطنية، أيضا الإسلام كدين حيث تم تشويه صورة الإسلام حتى عند المسلمين أنفسهم، بالإضافة إلى الضرر الذي أصاب الشعب الفلسطيني، بينما المستفيدون من هذه المواجهات والحروب الأهلية : الغرب وإسرائيل ودول الجوار وخصوصا إيران وتركيا.

**ثالثا :الفرق بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال**

لا غرو أن للشعوب الخاضعة للاحتلال والهيمنة وعلى رأسها الشعب الفلسطيني الحق في المقاومة، ولكن ممارسة هذا الحق هو الذي يحتاج إلى حذر شديد حتى لا تشوه الممارسة المرتجلة عدالة الحق وعدالة القضية، فممارسة حق النضال لتقرير المصير يفقد معناه إذا تحول إلى أعمال فئوية لجماعات لا تندرج في إطار الإجماع الوطني، وخصوصا إذا غاب التنسيق بين من ينصبون أنفسهم قيمين على القضية. فعلى الساحة الفلسطينية مثلا، يحتاج الكفاح المسلح أو الجهاد، لتكون له مرودية،إلى أن يندرج في إطار إستراتيجية فلسطينية بل عربية إسلامية مشتركة أو على الأقل في إطار تنسيق يسمح بأن توظف هذه العمليات لخدمة الأهداف الوطنية، وهذا التنسيق للأسف غير موجود، وعدم وجوده يجعل قدرة إسرائيل والولايات المتحدة على استثمار هذه العمليات لصالحها أكبر من الفوائد التي تتحقق للقضية.

لقد علمتنا التجربة وعلمنا التاريخ أن كثيرا من الحقوق الوطنية ومن القيم السامية يخسرها أصحابها وتفقد مصداقيتها إن لم يتعاملوا معها بعقلانية وضمن رؤية شمولية تربط ما بين الفعل والهدف والوسيلة وردود الأفعال المحلية والدولية. ليس من باب التشكيك بوطنية وبقوة إيمان أولئك الذين فجروا أنفسهم واستشهدوا داخل فلسطين من أجل الوطن والدين، والشعب الفلسطيني يزخر بالكثير من أمثالهم، ولكن المشكلة المثارة اليوم تتعلق بتوقيت ممارسة هذه العمليات والأشخاص المستهدفون منها أيضا المشكلة تكمن بجماعات إسلامية غير فلسطينية تقوم بعمليات قتالية (الجهاد) ضد الولايات المتحدة ودول غربية باسم فلسطين ودفاعا عن الإسلام.

يمكننا استخلاص بعض المضامين المميزة لعنف حركات التحرر الوطني واختلافه عن الإرهاب :

1. إنه عنف جماهيري، فهو عنف أغلبية الشعب أو يحظا برضى الأغلبية.
2. إنه عنف موجه ضد جيش احتلال أجنبي.
3. هدف العنف إجبار المستعمر على منح الشعب حقه في تقرير مصيره.
4. هذا العنف مدعما بالشرعية الدولية ويخدم السلام العالمي.
5. لا يمكن القول بأن هذا النوع من العنف يشكل عدوانا ضد أحد، فهو بمثابة الدفاع عن النفس، فهو عنف في مواجهة عنف أكبر.
6. نظرا لأن القوى المستعمرة تتفوق عسكريا على الشعب الخاضع للاحتلال، مما يجعل قدرة حركات التحرر على مقارعته بنفس أدواته القتالية – طائرات ودبابات وصواريخ – فمن الطبيعي والمشروع أن تلجا حركات التحرر إلى الوسائل القتالية المتاحة وضرب العدو في نقاط ضعفه.

إن وجود خلل في ممارسة حق المقاومة من طرف بعض الجماعات الفلسطينية وممارستها أحيانا لخدمة اجندة ومشاريع خارجية غير وطنية ، يجب أن لا يؤثر على صحة وثبات الحق في المقاومة بما فيها المسلحة ضد إسرائيل كدولة احتلال . لذا يجب قطع الطريق على إسرائيل من خلال التأكيد على حق الشعب الفلسطيني بالمقاومة ، وأن ما يجري في فلسطين من أعمال مقاومة أمر مختلف عن ما يجري في البلدان الأخرى .

**رابعا : حماية المقاومة ومواجهة الإرهاب من خلال تكريس قيم المواطنة والوحدة الوطنية**

لا يمكن لشعب يواجه الاحتلال الأجنبي أو يواجه إرهاب جماعات متطرفة أن ينجح في مسعاه بدون وحدة وطنية جوهرها الاتفاق على الثوابت والمرجعيات وعلى حماية الوطن كأرض وتاريخ وهوية وثقافة من كل التهديدات الخارجية . وفي هذا السياق فإن تكريس قيم المواطنة وجوهرا الانتماء للوطن يعتبر أهم سلاح لمواجهة الاحتلال والإرهاب معا .

المواطنة والتي تقابلها في اللغة الإنجليزية كلمة (Citizenship) مشتقة من **الوطن**، ومعناها الاصطلاحي اليوم يعني حقوق للمواطن على الدولة تلبيتها وواجبات للمواطن عليه تقديمها للوطن ، وبالتالي فالمواطنة علاقة أو ارتباط مكين بين المواطن والوطن يفرض على المواطنين حماية الوطن وتغليب الانتماء له على أي انتماءات حزبية أو مذهبية وأي ارتباطات بجهات خارجية . و"يعني الولاء للوطن أن الرابطة التي تجمع المواطن بوطنه تسمو عن العلاقات القبلية والعشائرية والحزبية، ولا خضوع فيها إلا لسيادة القانون، وأن هذه الرابطة لا تنحصر في مجرد الشعور بالانتماء وما يطبع ذلك من عواطف، وإنما تتجلى إلى جانب الارتباط الوجداني، في إدراك واعتقاد المواطن بأن هناك التزامات وواجبات نحو الوطن لا تتحقق المواطنة دون التقيد الطوعي بها".

ويعني الولاء للوطن أيضا شعور كل مواطن بالواجب الملقى على عاتقه لخدمة الوطن وحمايته، والعمل على تنميته والرفع من شأنه، وحماية مقوماته الدينية واللغوية والثقافية والحضارية، والالتزام باحترام حقوق وحريات الآخرين، واحترام القوانين التي تنظم علاقات المواطنين فيما بينهم، وعلاقاتهم بمؤسسات الدولة والمجتمع، والانخراط في الدفاع عن القضايا الوطنية، والتضامن مع باقي المواطنين والهيئات والمؤسسات الوطنية في مواجهة الطوارئ والأخطار التي قد تهدد الوطن في أي وقت، والاستعداد للتضحية من أجل حماية استقلال الوطن، والذود عن حياضه، وضمان وحدته الترابية، والارتكاز في ذلك على مبدأ عام يُفترض أن يربط بين مختلف فئات المواطنين وهو اعتبار المصالح العليا للوطن فوق كل اعتبار، وأسمى من كل المصالح الذاتية الخاصة والأغراض الفئوية الضيقة.

إن الخلل في نهج بعض جماعات الإسلام السياسي التي تمارس الإرهاب انها لا تعترف بالوطن والوطنية ولا بالهوية والثقافة الوطنية بل تنصب نفسها باسم ناطقة باسم مشروع إسلامي أممي غامض ، والخطورة في هذا الطرح ليس فقط بتجاوز الوطن والوطنية بل في تحالف هذه الجماعات مع جهات أجنبية معادية للأمة العربية وطامعة بخيراتها .

**وفي السياق الفلسطيني يجب توطين الإسلام السياسي والحذر من الانجرار إلى الأجندة الإقليمية أو رهن القضية الوطنية بجماعات الإسلامي السياسي وتحالفاتها ومعاركها لأن لنا خصوصية تتطلب تسبيق الوطنية ومتطلبات المشروع الوطني وعلى رأسها وضع إستراتيجية وطنية لمواجهة الاحتلال على أي مشروع آخر حتى وإن كان يزعم أنه إسلامي أو قومي.**

**التمسك بالوطنية الفلسطينية وبالمشروع الوطني لا يؤسَس على انحياز لأيديولوجية ما لأن الوطن أكبر من كل الأيديولوجيات،والتاكيد على الوطنية ينطلق من حقيقة أن المواطنة تتسع الجميع وتنتج مفاعيل توحيدية لأنها توحد أفراد الشعب بغض النظر عن أيديولوجيتهم ودينهم وأصولهم الطبقية ، بينما الأحزاب الأيديولوجية وخصوصا الدينية التكفيرية لا تستوعب إلا من يعتنق إيديولوجيتها وتكون مفاعيلها التقسيمية والإقصائية أكبر من مفاعيلها التوحيدية مما يضعف من قدرة الشعب على مواجهة العدو الخارجي أو مواجهة أي تحد مصيري للوطن.**

**خاتمة**

نخلص مما سبق إن ظاهرة (الإرهاب) تستدعي المزيد من البحث والدراسة لوضع ما يسمى تضليلا بظاهرة الإرهاب (الإسلامي) في سياقها الصحيح. أن الأمر بحاجة لوضع مقاييس أخلاقية وسياسية وقانونية لتمييز الإرهاب عن كفاح الشعوب من أجل استقلالها. وكذا يحتاج الأمر أن يشمل تعريف الإرهاب حالات العدوان التي تمارسها الدول المهيمنة على الشعوب المستضعفة.والقانون الدولي والمنظمات الدولية بحاجة إلى وضع قواعد قانونية حول هذه الظواهر، بل وإعادة النظر في قواعد الحرب والعدوان كما هي مدونة في القانون الدولي الكلاسيكي حتى تناسب أشكال الحرب والعدوان غير المعلنة التي تمارسها الدول المهيمنة ضد الشعوب المستضعفة.

إن كان من الواجب إدانة الإرهاب ، فمن الواجب أيضا الاشتغال بجد على تفكيك ظاهرة الإرهاب علميا من خلال توضيح القضايا التالية : -

1-  إن السياسة الإرهابية الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني والسياسة الأمريكية المؤيدة لإسرائيل والمنكِرة للحق الفلسطيني بالإضافة لسياساتها في المنطقة العربية ، كذلك الإساءة لمشاعر المسلمين كما جرى مع الرسوم المسيئة للرسول ، كل ذلك يولد ثقافة حقد وكراهية توفر المبررات والذرائع لبعض المسلمين ليمارسوا ما يعتقدون أنه ردا على هذه السياسات .

2- التمييز بين هذه الجماعات الإرهابية التي تمارس العنف تحت راية الجهاد ، والإسلام كدين تسامح ، فهذه الجماعات لم يتم تفويضها من طرف أية مرجعية دينية رسمية ولم تفوضها الأمة ولا تملك تفويضا ألاهيا لممارسة ما  تقوم به من أعمال ، وبالتالي لا تمثل هذه الجماعات إلا نفسها ولا تخدم إلا الجهات المموِلة لها ، وإذا حكمنا عليها من خلال نتائج أعمالها والجهة المستفيدة منها فإن شكوكا تُثار حول علاقة بعضها بأذرع لأجهزة استخبارية إسرائيلية وأمريكية أو ليست بعيدة عنها .

ونظرا لأن كلمة جهاد وجماعة جهادية تُحيل عند المسلم العادي للشأن المقدس وهو شأن متعمِق ومؤثِر في العقل والوجدان وخصوصا عند المسلمين البسطاء ، فإن الأمر يتطلب خطابا دينيا عقلانيا يُحرر الإسلام مما لحِق به من مفاهيم وممارسات ليست من الإسلام بشيء .

3-  التفريق والتمييز بين الأعمال التي تقوم بها جماعات تحمل مسميات دينية كما هو الأمر في بلدان عربية كسوريا والعراق وليبيا واليمن ومصر من جانب، والمقاومة الفلسطينية المسلحة في مواجهة الاحتلال من جانب آخر. فإذا كانت كل الشرائع الدينية والوضعية المحلية والدولية تُدين الإرهاب، فهذه الشرائع نفسها تعطي للشعوب الخاضعة للاحتلال الحق بمقاومة الاحتلال بكل الطرق بما فيها الكفاح المسلح، وفلسطين ما زالت خاضعة للاحتلال وإسرائيل دولة استعمارية.